

النزاهة: تنفيذ أمر قبض بحق المدير السابق لمُختبر كركوك الإنشائي

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الجمعة، عن تنفيذ مُذكرَة القبض الصادرة بحق أحد المسؤولين المحليين في محافظة كركوك؛ بتهمة الإضرار بالمال العام.

وأفاد بيان للنزاهة، ان "دائرة التحقيقات في الهيئة، أفادت بتأليف مكتب تحقيق الهيئة في كركوك فريق عمل؛ للتحري والتدقيق والتقصّي عن معلوماتٍ حول وجود شبهات فسادٍ ومخالفاتٍ قانونيةٍ في عقد تجهيز أجهزةٍ مُختبريةٍ لمصلحة مختبر كركوك الإنشائي".

وبين، أن "الفريق، الذي قام بإجراء التحريّات والتأكّد من صحة المعلومات، تمكّن بعد استحصاله الأمر القضائي، من تنفيذ أمر القبض بحق المدير السابق لمُختبر كركوك الإنشائي وموظفي آخر؛ بتهمة الإضرار بالمال العام،" لافتاً إلى "إقدام المدير السابق للمختبر بالطلب من أحد مُجهّزي الأجهزة المُختبرية وضع زيادةٍ على أسعار الأجهزة؛ بغية الاستفادة المادية".

وأوضح البيان، ان "القضية تتعلق بقيام محافظة كركوك بإحالة مشروع (تجهيز ونصب أجهزة ولوازم

مختبرية لمختبر كركوك الإنشائي) إلى إحدى شركات المُقاولات العامَّة بأسلوب التعاقد المباشر، وبمبلغٍ ماليٍّ قدره ٥ مليار و 52 مليوناً و 214 ألفاً و 500 دينار، ضمن خطة تخصيصات (الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية لسنة ٢٠٢١) .

وأضاف، إنَّ "الفريق توصَّل الى قيام المدير السابق لمُختبر كركوك الإنشائي بالطلب من المجهز وضع زيادةٍ على أسعار الأجهزة؛ بغية الاستفادة الماديَّة، لافتةً إلى أن ذلك تمَّ تثبيته في تسجيلٍ صوتيٍّ منسوبٍ له،" مشيراً إلى أنَّ "المركز الوطني للمُختبرات الإنشائية أكَدَ تلك المعلومات، إذ قام بتأليف لجنةٍ تحقيقيَّةٍ، تمخَّضت عن توصياتٍ، منها: فرض عقوبةٍ انضباطيَّةٍ بحقه وبحقِّ مَوْطَفٍ آخر".

ونوَّه البيان الى "تنظيم محضرٍ أصوليٍّ بالعمليَّة التي تم تنفيذها وفق أحكام المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات، لعرضه بصحبة المُتَّهمين والمبرزات أمام أنظار قاضي محكمة تحقيق كركوك المُختصَّ بالنظر في قضايا النزاهة، من أجل استكمال الإجراءات القانونيَّة المناسبة، وتقرير مصير المُتَّهمين".